

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1177 (XXXVI)vi Rev.1

تقرير اللجنة الفرعية لمسائل مراجعة الحسابات

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: +251 11-551 7700 Fax: +251
11-551 7844

Website: www.africa-union.org

اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين
لمسائل مراجعة الحسابات
ديسمبر 2019
أديس أبابا، إثيوبيا

Audit S/Cttee/Rpt/12.19

الأصل: إنجليزي

تقرير أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل
مراجعة الحسابات

قائمة المختصرات

الاتحاد الأفريقي	AU
مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية	AHRM
اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته	ACERWC
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
الأداة الأفريقية للرصد والتقييم	AMERT
مكتب الرئيس	BCP
مديرية المواطنين الأفريقيين والمهجر	CIDO
نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي	DCP
إدارة الشؤون الاقتصادية	DEA
إدارة الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا	DHRST
إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة	DREA
إدارة الشؤون الاقتصادية	DSA
إدارة التجارة والصناعة	DTI
النظم واللوائح المالية	FRR
صاحب الفخامة/ السعادة/ المعالي	H.E.
المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية	IBAR
إدارة البنية التحتية والطاقة	IED
مديرية الخدمات الطبية	MED
قسم نظم معلومات الإدارة	MIS
مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	OIA
مكتب المستشار القانوني	OLC
لجنة الاستخبارات والأمن	OSC
لجنة الممثلين الدائمين	PRC
مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة	PBFA
خدمات المراسم	PRO
إدارة السلم والأمن	PSD
مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد	SPPMERM

تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات المنعقدة في الفترة من أغسطس إلى ديسمبر 2019

أولاً. مقدمة

1. عقدت الدورات الخمس للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات في 2 أغسطس، و 8 و 31 أكتوبر، و 21 نوفمبر، ويومي 4 و 5 ديسمبر 2019، و 15 يناير 2020، في أديس أبابا، إثيوبيا، برئاسة السيدة إميليا ندينيلو مكوسا، سفيرة ناميبيا ورئيسة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات.

ثانياً. أعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين

2. فيما يلي قائمة أعضاء اللجنة الفرعية لمسائل مراجعة الحسابات التابعة للجنة الممثلين الدائمين:

1. تشاد
2. كوت ديفوار
3. الكامبيرون
4. جامبيا
5. غينيا
6. الجابون
7. ملاوي
8. مالي
9. موريتانيا
10. موريشيوس
11. المغرب
12. ناميبيا
13. سيشيل
14. جنوب السودان
15. زيمبابوي

3. عيّن إقليم شمال أفريقيا المغرب في نوفمبر 2019 ليحل محل مصر في اللجنة الفرعية

ثالثا. جدول الأعمال وبرنامج العمل

4. اجتمعت الدول الأعضاء وناقشت بنود جدول الأعمال الملخصة في برنامج العمل التالي:

التاريخ	بنود جدول الأعمال التي تمت مناقشتها
02 أغسطس 2019	1. بحث اختصاصات المراجعة القضائية لحسابات مفوضية الاتحاد الأفريقي
08 أكتوبر 2019	2. اعتماد مشروع تقرير اللجنة الفرعية عن مراجعة الحسابات للاجتماع المنعقد في 2 أغسطس 2019 3. بحث تقرير المراجعة الداخلية للحسابات عن إدارة صندوق السلام للاتحاد الأفريقي للفترة من مارس 2018 – أبريل 2019 4. بحث تقرير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة عن التحليل المفصل لحسابات الصندوق الخاص مع مقترحات عملية بشأن تلك الحسابات التي لم تعد ذات صلة
31 أكتوبر 2019	1. بحث تقرير مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية عن وقف الدفع المزدوج لبديل السكن. 2. النظر الأولي في تقارير أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى عن توصيات المراجعة المتعلقة
21 نوفمبر 2019	1. اعتماد مشروع تقرير اللجنة الفرعية عن مراجعة الحسابات للاجتماع المنعقد في 31 أكتوبر 2019 2. بحث تقرير المراجعة الداخلية للحسابات عن أداء ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي في النصف الأول لسنة 2019
5/4 ديسمبر 2019	1. بحث تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن العقوبات والإجراءات المتخذة ضد الموظفين المسؤولين عن المخالفات وعدم الامتثال لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي. 2. اعتماد مشروع تقرير اللجنة الفرعية للاجتماع المنعقد في 8 أكتوبر 2019 مع تقريرين مؤجلين. • بحث تقرير مراجعة الحسابات عن صندوق السلام المعاد تنشيطه • بحث التقرير المستكمل للبرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة عن الصناديق الخاصة 3. اعتماد مشروع تقرير اللجنة الفرعية للاجتماع المنعقد في 21 نوفمبر 2019 4. بحث تقرير المصروفة المتعلقة بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات (من المراجعتين الداخلية والخارجية) 5. بحث مشروع التقرير عن تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة داخل الاتحاد الأفريقي.

رابعا. أنشطة اللجنة الفرعية

ألف. بحث اختصاصات المراجعة القانونية لحسابات وأداء مفوضية الاتحاد الأفريقي

5. قام مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بعرض الاختصاصات خلال اجتماع اللجنة الفرعية المنعقد في 2 أغسطس 2019. وبعد العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية التعليقات التالية:

- 1) اقترح الأعضاء إدراج ديباجة عما يقوم به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وولايته.
- 2) اقترح الأعضاء نسخ مقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (EX.CL/Dec. 1057(XXXV) بشأن المراجعة القانونية المستقلة للحسابات والأداء، والمقرر (EX.CL/Dec.1069(XXXV)، حرفياً وإدراجها في وثيقة الاختصاصات.
- 3) اقترح أعضاء اللجنة الفرعية استخدام مصطلح "مؤهل تأهيلاً جيداً، ذو خبرة، ذو سمعة حسنة، ومستقل" بدلاً من "الخبرة" فحسب.
- 4) اقترح بعض الأعضاء تقديم اقتراحات مكتوبة إلى المدير لزيادة الأهداف وتعزيزها، وحظي المقترح بدعم أعضاء اللجنة الفرعية الآخرين.
- 5) وافق الأعضاء على أن تكون الفترة هي السنوات المالية من يناير 2012 إلى ديسمبر 2018.
- 6) اقترح الأعضاء أن يتم إجراء مراجعة الحسابات في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي أي مكان آخر حسب الضرورة من قبل الخبراء الاستشاريين، بما في ذلك استخدام الأدوات التكنولوجية عند الضرورة.
- 7) تداول الأعضاء حول كيفية تمويل المراجعة القانونية المستقلة للحسابات والأداء، واقترحوا أن يعمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة للتوصل إلى تقديرات معقولة وينبغي تقديمها كطلب في الميزانية التكميلية. يمكن مراجعة التقديرات بعد تعيين الشركة الناجحة.

6. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) اعتمدت الاختصاصات المقترحة للمراجعة القانونية لحسابات وأداء مفوضية الاتحاد الأفريقي رهنا بالتعديلات.
- 2) اقترحت أن يعمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة للتوصل إلى تقديرات معقولة وينبغي تقديمها كطلب عاجل في الميزانية التكميلية خلال بحث الميزانية التكميلية في سبتمبر 2019.

باء. بحث تقرير مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية عن وقف الدفع المزدوج لبدل السكن

7. قدم مدير الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بالنيابة العرض عن التدابير التي اتخذتها المفوضية بشأن الدفع المزدوج لبدل السكن والتكاليف الأخرى ذات الصلة مثل بدل إعالة الزوج. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- 1) أشار الأعضاء إلى أن التقرير المقدم من مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية لم يكن كاملاً حيث لم يصرح جميع الموظفين عن أقاربهم العاملين في الاتحاد الأفريقي.
- 2) كان التقرير رداً إدارياً كان من المفروض اعتماده من قبل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ولم يتم القيام بذلك.

- (3) طلب الأعضاء معرفة سبب دفع رواتب الكثير من العاملين بعقود قصيرة (40% من إجمالي الموظفين غير النظاميين) من مخصصات الوظائف الشاغرة المدرجة في الميزانية وما إذا كان هذا يتماشى مع النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.
- (4) أراد الأعضاء معرفة الحسابات التي سيتم دفع الأموال المستردة إليها.
- (5) اقترح الأعضاء فرض بعض العقوبات على الموظفين الذين لا يصرحون عن أقاربهم مثل وقف دفع الراتب أو منعهم من الذهاب في المهام.
- (6) طلب الأعضاء معرفة العقوبات التي تم فرضها بالفعل منذ آخر موعد نهائي في 31 أغسطس 2019 لتقديم البيانات.
- (7) كما طلب الأعضاء إيضاحات حول سبب حصول الموظفين المحليين على بدل إعالة الزوج لأن هذا البديل يُقصد به عادة تعويض الأزواج عن خسارة الدخل عند الانتقال إلى بلد آخر.
- (8) أراد الأعضاء معرفة ما إذا كان هناك موعد نهائي لاستلام الرأي القانوني.
- (9) طلب الأعضاء أيضاً معرفة ما سيحدث للموظفين الذين انتهت خدمتهم بالفعل في الاتحاد الأفريقي.

8. قدمت المفوضية التوضيحات الملخصة في الفقرات التالية:

- أ) قدم مدير الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بالإجابة الردود التالية:
 - (1) فيما يتعلق بنسبة 40% من مجموع الموظفين غير النظاميين الذين يتلقون أجورهم من الوظائف الشاغرة المدرجة في الميزانية، كان هذا بسبب ولاية مفوضية الاتحاد الأفريقي المتزايدة بمرور الوقت ولجأت المفوضية إلى استخدام وظائف قديمة في هيكل مابوتو لتمويل الوظائف ذات الصلة التي لم تكن مدرجة في الهيكل. تدرك مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه لم يتم اتباع القواعد ولكن تتوقع أن الموافقة على الهيكل الجديد قيد النظر حالياً ستساعد في معالجة هذه المشكلة.
 - (2) بالنسبة لفترة الاسترداد للموظفين المعنيين بالدفع المزدوج، سيتم تحديد ذلك على أساس فردي وسيتم إشراك الموظفين المعنيين في تحديد فترة السداد الممكنة.
 - (3) فيما يتعلق ببديل إعالة الزوج للموظفين المحليين، لم تحدد نظم ولوائح العاملين عدم دفع البديل لهذه الفئة من الموظفين.
 - (4) فيما يتعلق بوقف دفع الرواتب للموظفين الذين لم يقدموا بعد البيانات، وفقاً لقانون العمل الدولي، لا يمكن للمفوضية وقف دفع الراتب.
 - (5) فيما يتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الموظفين الذين لم يمثلوا بعد للتصريح عن البيانات، تم تعليق دفع متأخرات الرواتب للموظفين وتم إشراكهم على أساس فردي عبر رسائل فردية عن طريق البريد الإلكتروني. كما تدرس المفوضية اتخاذ تدابير تأديبية ضد الموظفين الذين لن يمثلوا.
 - (6) فيما يتعلق بالموظفين الذين انتهت خدمتهم بالفعل في الاتحاد الأفريقي، أوضح المدير بالنيابة أن هذه العملية كانت تركز على الموظفين قيد الخدمة بناءً على البيانات التي قدموها.
- ب) رد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أيضاً على أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات لم يصادق على الأرقام التي سيتم استردادها من الموظفين، على الرغم من أنه قدم المشورة أيضاً إلى مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بشأن بعض الموظفين المعنيين على النحو المحدد أثناء مراجعة الحسابات المتعلقة بمتأخرات الرواتب.
- ج) كما أشار مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالنيابة إلى أن الوفورات الناتجة عن إيقاف دفع البدلات المزدوجة ستعكس في صندوق الاحتياطي وستكون متاحة لاستخدامات بديلة.

د) أجب ممثل مكتب المستشار القانوني أن المكتب يقوم بدراسة مسألة الدفع المزدوج كل حالة على حدة، وكان يبحث في كلا الجانبين، مفوضية الاتحاد الإفريقي والموظفين، لتحديد الجانب الذي نشأ منه الخطأ، وسيتم تنفيذ البند 13 من نظم ولوائح العاملين حيث كان الخطأ.

ه) أشار نائب مدير الديوان في مكتب نائب الرئيس إلى أن المسألة حساسة وأن الإدارة ملتزمة بحل القضية مع مراعاة مصالح كل من المفوضية والموظفين.

و) أشارت أجهزة الاتحاد الإفريقي الممثلة في الاجتماع وهي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لجنة بانجول)، والبرلمان الإفريقي، ومجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد، والنيباد، إلى أنه لم يتم تحديد حالات الدفع المزدوج في أجهزتها وأنها طلبت بالفعل من الموظفين ملء الاستمارات. أشارت الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران إلى أنها أيضا ستطلب من الموظفين تقديم بياناتهم، وبناءً عليها، سيتم تحديد الوضع وتقديم تقرير عن المسألة إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي.

9. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) يجب التحقق من جميع ردود الإدارة بشأن شواغل الدول الأعضاء ذات الصلة بالمسائل المالية التي يتم تقديمها إلى الدول الأعضاء، عن طريق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات.
- 2) يجب على المفوضية فرض عقوبات على الموظفين الذين لم يقدموا تصاريح بأزواجهم وأفراد عائلاتهم الآخرين العاملين في الاتحاد الإفريقي. وتشمل العقوبات منع الموظفين المعنيين من القيام بمهام بالإضافة إلى وقف دفع متأخرات رواتبهم.
- 3) ينبغي أن تتفق المفوضية مع الموظفين الذين حصلوا على دفع مزدوج للبدل على طرائق استرداد الأموال، ويجب تحديد موعد نهائي لذلك.
- 4) على المفوضية أن تقدم تقريراً عن التدابير المتخذة إلى اللجنة الفرعية.

جيم. بحث التقرير عن أداء الميزانية للفترة من يناير إلى يونيو 2019

10. قدم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تحليلاً لأداء ميزانية مفوضية الاتحاد الإفريقي للفترة من يناير إلى يونيو 2019. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- 1) طلب الأعضاء معرفة الكيفية التي تمكن المفوضية أن تدفع لبعض بنود الميزانية لأنه تم بالفعل استنفاد الميزانية المعتمدة في يونيو 2019.
- 2) لاحظ الأعضاء أنه ينبغي إعداد ميزانية تكميلية في الحالات العاجلة للغاية فقط.
- 3) طلب الأعضاء معرفة ما إذا تم أخذ التضخم في الاعتبار، عند إعداد ميزانيات الاتحاد الإفريقي.
- 4) طلب الأعضاء معرفة عملية إعداد الميزانية بشكل عام، ما يحدث من البداية إلى نهاية إعداد الميزانية.
- 5) اقترح الأعضاء أنه في المستقبل، ينبغي أن تكون مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة حريصة عند خفض مبلغ الميزانية عن المبلغ المطلوب. في حالة وجود اتفاقيات إطارية حالية، ينبغي أن تؤخذ الاتفاقيات في الاعتبار خلال عملية إعداد الميزانية، ويجب ألا يتم تخفيض الميزانية على التكاليف المعروفة والتي يمكن التنبؤ بها.

- 6) طلب الأعضاء معرفة ما إذا كان لمديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة تسمية فريدة في عملية إعداد الميزانية للأنشطة المحددة.
- 7) طلب الأعضاء معرفة ما إذا كانت هناك تدابير رقابية ومراجعة أولية للحسابات في العمليات لضمان إجراء عمليات التحقق المناسبة قبل الدفع.
- 8) أبرز الأعضاء أن الإنفاق الزائد على بعض بنود الميزانية يرجع بشكل رئيسي إلى سوء التخطيط وهو أمر ينبغي معالجته.
- 9) اقترح الأعضاء أنه ينبغي طلب الحصول على رأي مكتب المستشار القانوني بشأن العقوبات التي يتعين فرضها لمعالجة الأوضاع في الإدارات التي غيرت الأنشطة دون الحصول على موافقة.

11. قدمت المفوضية التوضيحات الواردة في الفقرات التالية:

- أ) كان رد مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالنيابة كالاتي:
 - 1) طلبت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية الموافقة على الميزانية وفقاً للاحتياجات، واستندت بعض الطلبات إلى الاتفاقية الإطارية الحالية التي لا يمكن للمفوضية تجنبها. مع ذلك، تم خفض الميزانية بسبب السقوف والقواعد الذهبية.
 - 2) فيما يتعلق ببنود الميزانية التشغيلية التي استُنفدت تقريباً بحلول 30 يونيو 2019، كان هذا بسبب تخفيض الميزانية المعتمدة لسنة 2019. وفقاً للقاعدة الذهبية، تم تخفيض الميزانية التشغيلية لسنة 2019 بنسبة 30%. وكان هناك انخفاض في بنود الميزانية المحددة مثل تكلفة الموظفين وتكاليف الصيانة. تم طلب ميزانية تكملية لتغطية تكاليف الفترات المتبقية من سنة 2019.
 - 3) بعد تنفيذ وقف التوظيف، كان هناك تجميد لتعيين الموظفين لفترات قصيرة وزيادة في تعيين الموظفين النظاميين.
 - 4) أوضحت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية أيضاً أن سبب انخفاض معدل التنفيذ في بعض البرامج تحت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية كان بسبب التأخر في الإفراج عن أموال الشركاء مما يؤثر سلباً على العمليات.
 - 5) فيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة والإغاثة الطبية، كان على حساب التكاليف المتعلقة بموظفي الإغاثة الطبية المعينين على أساس الحاجة من قبل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض.
 - 6) فيما يتعلق بتكلفة موظفي الأمن المؤقتين، تمت الموافقة على 20 حارس أمن إضافي للمساعدة بالإضافة إلى الحراس المنصوص عليهم في هيكل مابوتو. مع ذلك، لم تتم الموافقة على التكاليف ذات الصلة في الميزانية على الرغم من تقديم الطلب في الوقت المناسب.
 - 7) بالنسبة لبدل غير المقيمين، تقوم مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بإعداد الميزانية التشغيلية - تكلفة الموظفين بناءً على هيكل مابوتو. غير أنه لم تتم الموافقة على ذلك من قبل أجهزة صنع السياسة. تقوم مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بجمع ميزانية الاتحاد بناءً على مبدأ السقف، ولهذا السبب لم تتم الموافقة على الميزانية التشغيلية المطلوبة لتكلفة الموظفين في نواكشوط. على وجه الخصوص فيما يتعلق ببدل غير المقيم، تم تخفيض المبلغ الذي طلبته مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية، عندما تكون هذه هي تكاليف الموظفين الثابتة.
 - 8) فيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة، تم اقتراح بنود الميزانية على أساس معدل التنفيذ لسنة 2018، ومرة أخرى، تم إجراء تخفيض على هذه البنود لتكون في حدود السقف.

(9) فيما يتعلق بساعات العمل الإضافية، تم اقتراحها بناءً على التنفيذ الفعلي السابق. مع ذلك، حدث تغيير في الأسعار في منتصف عام 2017 وبحلول ذلك الوقت تم بالفعل اعتماد ميزانية 2018. مرة أخرى في عام 2019، تمت الموافقة على نفس الرقم بسبب السقف الذي تحدده أساساً مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة، ومديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية ملزمة بطلب ميزانية تكميلية في كل من 2018 و 2019.

(10) تقوم مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بإعداد الميزانية التشغيلية باستخدام هيكل مابوتو الذي يشمل الوظائف الشاغرة التي ينبغي ملؤها، ونرى أنها الطريقة الواقعية لإعداد الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أن مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية تعمل عن كثب مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة من أجل إنشاء طريقة مقبولة وواقعية لإعداد الميزانية.

(ب) كان رد مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالنيابة كآلاتي:

- (1) فيما يتعلق بالتدابير الرقابية والمراجعة الأولية للحسابات في هذه العملية، في مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة وحدة للتصديق تضمن التحقق من جميع المعاملات والتصديق عليها قبل الدفع.
- (2) فيما يتعلق بالتسمية، أكد مدير البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالنيابة وجودها. في محاسبة المشاريع هناك نواتج وأنشطة محددة. تم حساب التكاليف لكل نشاط، وهذا يشكل أسس الميزانية التي يتم تقديمها إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها. في نهاية السنة، تقوم مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بإنتاج رموز موازنة فريدة تُعطى للإدارات المعنية مع إعطاء كل إدارة رموزاً مختلفة للميزانية. يتم التحكم في الميزانية آلياً ويتم ذلك من خلال الساب حيث تقوم مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالتصديقات للتأكد من وجود رموز الميزانية وأن النفقات تتعلق بالنشاط المحدد المعتمد.
- (3) لكل شكل من أشكال النفقات، تؤكد مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة توافر الأموال ورموز الميزانية للنشاط المحدد. وإذا كان هناك نشاط جديد، تطلب الإدارات الحصول على موافقة لجنة الممثلين الدائمين وفقاً للنظم واللوائح المالية. ولا يمكن تقديم أي نشاط دون موافقة لجنة الممثلين الدائمين عليه.
- (4) لمعالجة مسألة سوء التخطيط، تعمل كل من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة ومديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية معاً لضمان وضع الميزانية المناسبة في المستقبل، لاسيما بالنسبة لتكاليف الموظفين في الميزانية المعتمدة لسنة 2020.

12. قدمت اللجنة الفرعية الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- (1) يجب أن تفرض المفوضية عقوبات على الموظفين الذين لا يلتزمون بالنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بتنفيذ الميزانية.
- (2) يجب على مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة تعزيز وحدة الرقابة المالية في الهيكل الجديد من أجل تجنب تكرار نقاط الضعف المماثلة في المستقبل.
- (3) ينبغي أن تعزز المفوضية عملية التخطيط للميزانية التشغيلية للتكاليف التي لا يمكن تجنبها.

دال. بحث تقرير المراجعة الداخلية للحسابات عن صندوق السلام المعاد تنشيطه للفترة مارس 2018 – أبريل 2019

13. قدم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات العرض، مشيراً إلى أنه عقب الملاحظات التي أبدتها أعضاء اللجنة الفرعية، انخرط مكتب الرئيس في القضايا الواردة في التقرير. وتم استكمال التقرير أيضاً وإجراء متابعة أخرى لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات في 29 نوفمبر 2019، وفقاً للمصفوفة المقدمة.

14. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- (1) طلب الأعضاء معرفة سبب معاملة دفع مبلغ 1,687,761.32 دولار أمريكي من حساب صندوق السلام في بنك Eco على أنه خطأ بشري وكيف لم يتمكن المشرفون من اكتشافه.
- (2) طلب الأعضاء معرفة ما إذا كانت التسويات الشهرية قد تمت وما إذا خضعت لفحص دقيق.
- (3) أشار الأعضاء إلى أن مثل هذه الحالات تظهر نقاط ضعف في نظم الرقابة الداخلية وتنعكس بشكل سيء على مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة.
- (4) كما ذكر الأعضاء أنه لا يمكن اعتبار الدفع غير المأذون به وقدره 1,687,761.32 دولارًا أمريكيًا من حساب صندوق السلام في بنك Eco، خطأ بشريًا.

15. قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- (1) هناك ضوابط على المدفوعات - قبل أن يتم الإفراج عن أي مدفوعات، تمر بأربعة إلى خمسة أشخاص في عملية الدفع بما في ذلك وحدة التصديق.
- (2) تتم التسويات على أساس شهري وتمكنت من اكتشاف خطأ يتمثل في دفع قدره 1,687,761.32 دولارًا أمريكيًا، مما أدى إلى استرداد الأموال المستخدمة.
- (3) لم تكن المعاملة التي تمت مقصودة ولكن تم إجراؤها لتجنب الرسوم المصرفية غير الضرورية على تحويل الأموال من حسابات مصرفية أخرى موجودة في بلدان أخرى.

16. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- (1) فرض عقوبات (تدابير تأديبية) على الموظفين الذين أذنوا بدفع 1,687,761.32 دولارًا أمريكيًا من حساب صندوق السلام في بنك Eco لأنه لا يمكن اعتبار ذلك خطأ بشريًا.
- (2) يجب تعزيز وحدة التصديق في مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة والقسم الذي يقوم بإجراء التسويات للكشف عن مثل هذه الحالات قبل حدوث أي ضرر.

هاء. بحث تقرير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة عن حسابات الصناديق الخاصة

17. قدمت مديرة المحاسبة من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة العرض، مع تقديم نبذة عن تاريخ وأهداف كل صندوق، وإظهار كل من أرصدة الساب لدفتر الأستاذ العام وأرصدة الحسابات المصرفية في 31 يوليو 2019. كما قدمت قائمة حسابات الصناديق الخاصة التي كانت خاملة لأكثر من خمس سنوات مع وجود أرصدة حتى 31 يوليو 2019 والتي كانت بحاجة إلى موافقة ليتم إغلاقها وفقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

18. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- 1) طلب الأعضاء معرفة سبب عدم إجراء تحليل شامل مع تقديم المبررات المناسبة لإغلاق الحسابات المصرفية بدلاً من مجرد النظر في السنوات المعنية.
- 2) استفسر الأعضاء كذلك عما إذا كان قد تمت استشارة الإدارات المختصة لتحديد المستوى الذي تم تحقيقه في بلوغ أهداف إنشاء هذه الصناديق، ولماذا لم يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تعليقاً على إغلاق الحسابات.
- 3) كما طلب الأعضاء معرفة لماذا كانت أرصدة البنوك بقيمة 19,994.50 دولاراً أمريكياً تقريباً عبر الصناديق بينما كانت أرصدة دفتر الأستاذ العام أعلى.
- 4) تساءل الأعضاء عن سبب عدم التخصيص في بنود الميزانية للصناديق الخاصة باستخدام النسب المئوية المطلوبة من المساهمات الواردة تماشياً مع مقررات المجلس التنفيذي.
- 5) طلب الأعضاء تزويدهم بقائمة الممتلكات المكتسبة باستخدام صندوق حيازة عقارات الاتحاد الأفريقي.
- 6) كما طلب الأعضاء معرفة سبب تأكيد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات للأرصدة ثم إعداد تعليق على عدم الاتفاق على الفرق بين أرصدة البنك ودفتر الأستاذ العام.

19. قدمت المفوضية التوضيحات من خلال ممثل كل من مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة ومديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات على النحو التالي:

- 1) بسبب عدم كفاية التمويل المقدم من مساهمات الدول الأعضاء، تم تخصيص 20.000 دولار أمريكي لكل منها وتم إيداعه في مختلف الحسابات المصرفية لإبقاء الحسابات قيد التشغيل. تظهر هذه الحسابات الآن 19,994.50 دولاراً أمريكياً بسبب الرسوم المصرفية.
- 2) مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة مستعدة للتشاور مع الإدارات التنفيذية بشأن تحليل الحسابات الخاملة على نحو ما طلبته اللجنة الفرعية، سيطلب أيضاً من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مراجعة المعلومات قبل إعادة تقديمها للنظر فيها.
- 3) كان مبنى واشنطن هو آخر عقار تم شراؤه، وسيحتاج أي عقار يتم شراؤه من خلال صندوق حيازة عقارات الاتحاد الأفريقي إلى موافقة الدول الأعضاء.
- 4) تحقق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من كل من دفتر الأستاذ العام وبيانات البنك، لكنه لم يوافق على الاختلافات بين الرصدين، لأنه كان من المفروض أن تكون هي نفسها إذا تم التخصيص كما هو مطلوب.

20. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) يجب إجراء التحليل المفصل على جميع الصناديق بما فيها تلك التي كانت خاملة لأكثر من خمس سنوات بناءً على تحقيق الأهداف بالتشاور مع الإدارات ذات الصلة قبل إغلاقها لتحديد ما إذا لم تعد ذات صلة. يجب مراجعة التحليل من قبل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وتقديمه إلى اللجنة الفرعية للنظر فيه بحلول 31 مايو 2020.
- 2) ينبغي أن تلتزم المفوضية بمقررات المجلس التنفيذي في تخصيص الأموال لجميع الصناديق الخاصة باستخدام النسب المئوية المعنية من المساهمات الواردة من الدول الأعضاء سنوياً بما يتماشى مع الميزانيات السنوية.

3) ينبغي مراجعة الإجراءات المحاسبية المستخدمة لضمان اتساق الأرصدة في البنك حتى تنعكس الأرصدة في دفتر الأستاذ العام للصناديق الخاصة.

واو. بحث تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن العقوبات والتدابير المتخذة ضد الموظفين المسؤولين عن المخالفات وعدم الامتثال لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي

21. قدم مدير الديوان عرض ضمن هذا القسم في 5 ديسمبر و15 يناير بعد أن تم تحديث التقرير. وأشار إلى أن التقرير يُقدم نيابة عن رئيس المفوضية والمفوضية ككل. وأشار كذلك إلى أنه كان تقريراً مرحلياً حيث لا يزال العمل مستمرًا مع بعض العمليات التي لا تزال جارية. وقدم التقرير في ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ) التدابير المتخذة لمعالجة البيئة العامة للسياسات وإنشاء و/أو تعزيز هياكل إدارية.
ب) فرض عقوبات محددة على الموظفين الذين ثبتت مسؤوليتهم عن إساءة استخدام الموارد ومخالفات وانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي، وكذلك الإجراءات الإدارية و / أو التأديبية قيد التنفيذ في مراحل مختلفة من عملية تسوية المنازعات.
ج) دور الرقابة الذي تضطلع به المفوضية في إدارة الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى توصيات لزيادة تعزيز الرقابة التي تمارسها مفوضية الاتحاد الأفريقي على هيئات الاتحاد الأخرى.
22. عقب العرض في 5 ديسمبر 2019، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية التعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- 1) أشار الأعضاء إلى أنهم يريدون مخططاً للتدابير المحددة المتخذة وليس البيانات العامة، وإطاراً زمنياً لتنفيذ هذه التدابير.
- 2) أراد الأعضاء أن تكون التوصيات المتعلقة بدور رئيس المفوضية في الإشراف على رؤساء أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى واضحة كي تنظر فيها اللجنة الفرعية.
- 3) كما طلب الأعضاء إعادة صياغة عنوان التقرير "العقوبات" وليس إدارة النتائج وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي.
- 4) أشار الأعضاء إلى ضرورة إعادة صياغة وتحسين القسم (2) بأكمله وفقاً لتعليقات الأعضاء.
- 5) تساءل الأعضاء عن سبب عدم وجود ضامن للقروض التي حصل عليها الموظفون الذي انتهت خدمتهم في الاتحاد.
- 6) كما حذر الأعضاء المفوضية أنه يجب أن تكون العقوبات المفروضة قانونية بحيث لا يمكن الطعن في التدابير والإساءة إلى سمعة الاتحاد.
- 7) عند مراجعة نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي، طلب الأعضاء معرفة الثغرات التي تم تحديدها والتعديلات المقترحة.
- 8) كما طلب الأعضاء دمج النقاط الرئيسية الواردة في تقرير نائب الرئيس بشأن التدابير التي اتخذها مكتبه، مع تقرير الرئيس للحصول على معلومات شاملة وموحدة.
- 9) طلب الأعضاء كذلك تحسين شكل التقرير، وتقديم تقرير مستكمل إلى اللجنة الفرعية في 9 يناير 2020.

23. وافقت المفوضية على تعليقات أعضاء اللجنة الفرعية.

24. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) ينبغي أن تراجع المفوضية التقرير الذي يشير إلى التدابير المحددة المتخذة في كل حالة من حالات إساءة السلوك بموجب القسم الثاني، وبيان الإطار الزمني لتنفيذ التدابير المتعلقة بالقضايا المتعلقة.
- 2) ينبغي أن تقدم المفوضية توصيات محددة حول كيفية تعزيز دور رئيس المفوضية لضمان الامتثال لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي.
- 3) ينبغي أن تشير المفوضية إلى الثغرات التي تم تحديدها في نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي واقتراح التعديلات لمعالجة تلك الثغرات.
- 4) يجب أن يتضمن التقرير أيضاً نقاطاً أساسية من عرض نائب الرئيس.
- 5) ينبغي إعادة تقديم التقرير المعدل لتنظر فيه اللجنة الفرعية لمسائل مراجعة الحسابات في الاجتماع الذي سيعقد في 9 يناير 2020.
25. عقب العرض الذي تم تقديمه في 15 يناير 2020 حول التقرير الذي تم تحديثه، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات واستفسارات على النحو الموجز أدناه:
- 1) طلب الأعضاء من المفوضية توضيحات بشأن الاستقلال الوظيفي والقانوني للأجهزة ومدلول مصطلح "الفصل" المستخدم في العقوبات التي تم فرضها.
- 2) طرحوا أيضاً أسئلة عما إذا وجدت هياكل كافية لتنفيذ جميع التدابير المتخذة والتدابير التي يتعين اتخاذها.
- 3) نبّه الأعضاء المفوضية إلى ضرورة توخي الحذر عند إنشاء اللجان لأنها لا تضمن دائماً حل المشكلات. وبدلاً من ذلك، ينبغي للمفوضية ترشيد اللجان وإيجاد وسائل أكثر تشغيلية وإنتاجية لتعزيز الرقابة الداخلية.
- 4) وافق الأعضاء أيضاً على مقترحات لجنة المراجعة الداخلية وحثوا على ضرورة تزويدها بصلاحيات قوية وعلى أن تضم مهنين يفهمون مسائل المراجعة والمحاسبة.
- 5) لاحظ الأعضاء أيضاً أن هناك العديد من الوثائق المعتمدة التي تعنى بمسائل الحوكمة في مختلف الأجهزة، ورأوا أن ذلك قد يكون سبب التحديات في هيكل حوكمة الاتحاد الأفريقي، حيث يشعر رؤساء بعض الأجهزة أنهم مستقلون عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية والبشرية.
- 6) تساءل الأعضاء أيضاً لما ذا لم يقدم مكتب المستشار القانوني المشورة الكافية قبل الموافقة على وثائق الحوكمة الخاصة بأجهزة الاتحاد الأفريقي المختلفة لضمان الاتساق مع نظم ولوائح الاتحاد الأفريقي الحالية وغيرها من متطلبات الحوكمة.
- 7) طرح الأعضاء فكرة استخدام محكمة العدل الأفريقية كمحكمة استئناف بدلاً من إنشاء هياكل جديدة.
- 8) رأى الأعضاء أن توصيات اللجنة بشأن الجزاءات لم تكن مدرجة بالكامل في المقرر.
- 9) أبدى الأعضاء انشغالات إزاء اختلاف العقوبات على الجرائم المماثلة، وتساءلوا أيضاً عن سبب توجيه تحذيرات فقط لموظفين يتقاضون مراتباتهم ولا يعملون.
- 10) أشار الأعضاء أيضاً إلى ضرورة زيادة العمل بغية تغيير العقلية بخصوص مسؤولي وموظفي الاتحاد فيما يتعلق بمسائل الرقابة الداخلية والالتزام بنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي.

11) أشار الأعضاء إلى أنه كان ينبغي تسوية بعض القضايا في غضون 20 يومًا من الاجتماع السابق، وتساءلوا عن سبب بقاء الوضع كما كان في التقرير بعد انقضاء الفترة، ولماذا كانت مشكلة السكن المزدوج مرة أخرى مع المراجعة الداخلية.

26. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

1) أصدرت إلى المفوضية تعليمات بإعادة النظر في موضوع التقرير ليعكس محتوى التقرير.
2) ينبغي لمكتب المستشار القانوني ضمان مراجعة ومواءمة جميع النظم الأساسية القانونية.
3) ينبغي أن يعرف جميع رؤساء الأجهزة أنهم تحت إشراف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بمسائل إدارة الموارد المالية والبشرية، وينبغي لمكتب المستشار القانوني توضيح هذا الأمر وإبلاغهم به.

4) يجب على المفوضية ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في العقوبات التي تُفرض على الموظفين الذين ثبتت إدانتهم بارتكاب مخالفات وانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الإفريقي، بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة؛

5) ينبغي لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي مواصلة ممارسة صلاحياته القانونية والإدارية لاتخاذ إجراءات قوية بغية التصدي لجميع تصرفات سوء السلوك في الاتحاد؛

6) ينبغي أن تضمن المفوضية الانتهاء من تسوية جميع القضايا التي هي قيد النظر بحلول يوليو 2020؛

7) يجب أن تقدم المفوضية تقريرًا بحلول يوليو 2020 عن إمكانية إنشاء آلية استئناف للنظر في القضايا التي تم البت فيها من قبل المحكمة الإدارية للاتحاد الإفريقي؛

8) يجب مراجعة المقرر المتعلق بهذا القسم ليشمل جميع القضايا وفقًا للنتيجة التي تم التوصل إليها.

زاي. بحث التقرير عن المصفوفة المتعلقة بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات (من المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات)

27. قدمت مديرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات العرض. وأشارت إلى أنه كان تقريرًا موحدًا عن متابعة التوصيات حتى 31 أكتوبر 2019 بشأن كل من تقرير مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين استنادًا إلى المصفوفة التي سبق أن قدمتها الأجهزة المعنية عن البيانات المالية التي تمت مراجعتها للسنوات 2016 إلى 2018، و تقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات من 2016 إلى الربع الأول من 2019. وأشارت كذلك إلى أنه عموماً حتى 31 أكتوبر 2019، كانت هناك 1307 توصية بشأن كل من تقارير المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. من بين هذه التوصيات، نفذت الإدارة 822 (63%) وأحرزت تقدماً في تنفيذ 444 توصية (34%)، في حين لم تنفذ 41 توصية (3%).

28. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية تعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

1) طلب الأعضاء معرفة سبب عدم تنفيذ توصيات 2016 بعد.
2) طلب الأعضاء معرفة سبب وجود توصيات معلقة لمكتب المستشار القانوني.
3) أشار الأعضاء إلى أنه كان ينبغي عرض الجدول الزمني للتوصيات المعلقة منذ عام 2016 وأسباب عدم التنفيذ بشكل منفصل لكي ينظر فيها الأعضاء.

4) كما طلب الأعضاء معرفة ما إذا كانت هناك أي تحسينات في معدل التنفيذ، مع مراعاة التدابير التي اتخذتها المفوضية.
29. قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- 1) كانت القضايا الموجهة إلى مكتب المستشار القانوني تتعلق بشكل رئيسي باتفاقيات الاستضافة، والتي يجري متابعتها.
- 2) هناك تحسينات كبيرة في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بالنظر إلى النسبة المئوية المنخفضة لتلك التي لم تنفذ.
- 3) يكمن السبب الرئيسي لتوصيات سنة 2016 التي لم تنفذ في المتطلبات التي تقتضيها القرارات السياساتية مثل الفصل بين المهام التي تحتاج إلى أكثر من موظفين (2) من موظفي الشؤون المالية والإدارية في تنفيذ الساب، ومقررات أجهزة صنع السياسة المتعلقة بفصل الأدوار بين الأمانة والمسؤولين المنتخبين للأجهزة.

30. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) ينبغي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات إعداد مصفوفة منفصلة لتوصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة وأن يقدم أسباباً لعدم التنفيذ.
- 2) يجب أن يواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مراقبة تنفيذ جميع توصيات المراجعة وأن يقدم نتائجها إلى اللجنة الفرعية لمسائل مراجعة الحسابات للنظر فيها.

حاء. بحث مشروع التقرير عن تنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة داخل الاتحاد الأفريقي

31. قدمت العرض رئيسة وحدة التصديق في مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة. و قدمت التقرير إلى اللجنة الفرعية بما يتماشى مع الدور المنوط بها بموجب المادة 68 (1) من النظم واللوائح المالية التي تنص على أن "تتعامل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات أيضاً مسائل إدارة المخاطر".

32. عقب العرض، أبدى أعضاء اللجنة الفرعية التعليقات وطلبوا التوضيحات التالية:

- 1) طلب الأعضاء معرفة سبب عدم وجود موظفين مبتدئين في لجنة إدارة المخاطر في المؤسسة، وأشاروا أيضاً إلى أن المدير العام في الهيكل الجديد يجب أن يكون عضواً في لجنة إدارة المخاطر.
- 2) طلب الأعضاء معرفة الدعم المطلوب من اللجنة الفرعية لتنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة.
- 3) أشار الأعضاء إلى ضرورة وجود هيكل لتنفيذ إدارة المخاطر في المؤسسة واستفسروا عما إذا كان موجوداً بالفعل في الهيكل المقترح لمفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 4) استفسر الأعضاء عن العلاقة بين هذه الوحدة والوظائف الأخرى مثل التخطيط والتصديق.
- 5) طلب الأعضاء أيضاً معرفة ما إذا كان بالإمكان وضع وظيفة إدارة المخاطر في المؤسسة حتى المراجعة الداخلية للحسابات.
- 6) طلب الأعضاء كذلك معرفة سبب فهم وردّ ثلاث مديريات فقط، هي البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة والشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات، على مسائل إدارة المخاطر في المؤسسة بشكل إيجابي.

33. قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

- 1) تم تقديم هيكل وحدة إدارة المخاطر في المؤسسة بالفعل إلى وحدة الإصلاح لإدراجه في الهيكل الجديد المقترح، وأوضحت أن الوحدة وضعت تحت وظيفة الجودة والامتثال.
- 2) ستقوم وحدة إدارة المخاطر في المؤسسة بإبلاغ اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات بالمخاطر الرئيسية والتدابير التي يتم اتخاذها للتخفيف من حدة هذه المخاطر، وبالتالي يحتاج الأعضاء إلى فهم دورهم في الإشراف على إدارة المخاطر.
- 3) ليست إدارة المخاطر في المؤسسة من أجل مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية فحسب، ولكن للاتحاد الإفريقي بكامله، وتطلبت الكثير من التوعية في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي وأجهزته.
- 4) إدارة المخاطر هي واحدة من ثلاثة خطوط للدفاع، ويجب أن تكون مراجعة الحسابات الداخلية مستقلة عن هذه الوظيفة لكي تضمن إدارة المخاطر، وبالتالي لا يمكن أن تكون الوحدة تحت مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ولا يمكن أن يكون مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عضواً في اللجنة.

34. في الختام، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

- 1) يجب على المفوضية تنظيم خلوة لأعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات حول إدارة المخاطر في المؤسسة لتعزيز دورهم الإشرافي.
- 2) يجب على المفوضية تقديم معلومات مستكملة بانتظام للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل مراجعة الحسابات عن تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسة في الاتحاد الأفريقي.

خامساً. ملاحظات ختامية

35. أعربت رئيسة اللجنة الفرعية عن تقديرها للمداولات البناءة والتعليقات التي أبدتها جميع الوفود.
36. شكرت كذلك أعضاء وممثلي المفوضية على التزامهم بعمل اللجنة الفرعية على مدار السنة، وتمنت لهم جميعاً عطلة سعيدة ورحلة آمنة للذين سيسافرون خلال موسم الأعياد.

مقرر بشأن مسائل المراجعة

الوثيقة DOC.EX.CL./.....

إن المجلس التنفيذي،

1. يحيط علماً بالتقرير الموحد للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة ، ويجيز التوصيات الواردة فيه.

حول صلاحيات المراجعة القانونية ومراجعة الأداء في مفوضية الاتحاد الأفريقي

2. يشيد باللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة لتنسيق استخدام شركة مستقلة للمراجعة القانونية.

3. يطلب من المفوضية ضمان التعجيل بالمراجعة وتقديم تقريرها إلى لجنة الممثلين الدائمين عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة بحلول 31 مايو 2020.

حول تقرير إدارة الموارد البشرية عن وقف المدفوعات المزدوجة لبدل السكن

4. يحيط علماً بالإجراءات التي اتخذتها المفوضية لوقف دفع بدل السكن المزدوج في أغسطس 2019.

5. يطلب من المفوضية القيام بما يلي:

(أ) التأكد من أن جميع ردود الإدارة بشأن شواغل الدول الأعضاء حول المسائل المالية والتي يتم تقديمها إلى الدول الأعضاء يتم التصديق عليها بواسطة مكتب المراجعة الداخلية.

(ب) فرض عقوبات على العاملين الذين لا يتبعون نظم ولوائح الاتحاد الإفريقي وكذلك أي توجيهات تم إقرارها لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية ، بما في ذلك العاملون الذين لم يعلنوا عن الأزواج أو أي أقارب آخرين من أسرهم يعملون في الاتحاد الإفريقي. يجب أن تشمل العقوبات منع العاملين المعنيين من القيام بمهام ، ومنع الزيادات التدريجية في مرتباتهم أو الترقيات ، ومنع دفع أي متأخرات تخصهم خلال فترة عدم الامتثال.

(ج) العمل بحلول مارس 2020 على إعداد طرق الاسترداد من الموظفين الذين حصلوا على مدفوعات مزدوجة للبدلات (بما في ذلك أولئك الذين غادروا المنظمة) وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة .

(د) تقديم تقرير إلى اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة كل ثلاثة أشهر عن التدابير المتخذة إزاء العاملين الذين ينتهكون نظم ولوائح الاتحاد الإفريقي.

حول تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن أداء الميزانية للفترة من يناير- يونيو 2019 ، وصندوق السلام المعاد تجديده للفترة من مارس 2018 - أبريل 2019

6. يطلب من المفوضية القيام بما يلي :

أ) فرض عقوبات على العاملين الذين لم يلتزموا بالنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بتنفيذ الميزانية، بما في ذلك العاملون الذين أذنوا بمعالجة المدفوعات البالغة 1 687 761.32 دولارًا أمريكيًا من حساب صندوق السلام لدى بنك إيكو لأنه لم يتم تصنيفها كخطأ بشري .

ب) تعزيز عملية التخطيط للميزانية التشغيلية فيما يتعلق بالتكاليف التي لا يمكن تجنبها ، من خلال تقديم معلومات مفصلة عن التكاليف المقدرة باستخدام متطلبات التكاليف الفعلية.

ج) تعزيز وحدة إصدار الشهادات (الرقابة المالية) والقسم الذي يتناول عمليات التسوية لضمان الكشف عن الأخطاء التي حدثت في معالجة المدفوعات قبل حدوث أي ضرر ، وتجنب تكرار مواطن الضعف المماثلة في المستقبل.

حول تقرير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والشؤون المالية والمحاسبية عن حسابات الصناديق الخاصة

7. يطلب من المفوضية القيام بما يلي :

أ) إعداد تحليل مفصل لجميع الصناديق الخاصة بما في ذلك تلك التي كانت خاملة لأكثر من خمس سنوات بناءً على تحقيق الأهداف بالتشاور مع الإدارات ذات الصلة قبل إغلاقها لتحديد ما إذا كانت لم تعد ذات صلة ومراجعتها من قبل مكتب المراجعة الداخلية وتقديمها إلى اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة لبحثها بحلول 31 مايو 2020.

ب) الالتزام بمقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة في تخصيص الأموال لجميع الصناديق الخاصة باستخدام النسب المئوية المختلفة على المساهمات الواردة من الدول الأعضاء سنويًا وفقًا للميزانيات السنوية.

ج) التأكد من أن الأرصدة في الحسابات المصرفية متطابقة وتعكس الأرصدة الواردة في دفتر الأستاذ العام للصناديق الخاصة وتقديم تقرير إلى اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة على نحو دوري.

حول تقرير المصفوفة عن تنفيذ توصيات المراجعة (من المراجعات الداخلية والخارجية)

8. يطلب من المفوضية القيام بما يلي :

أ) التأكد من أن مكتب المراجعة الداخلية يعد مصفوفة منفصلة لتوصيات المراجعة المعقدة منذ فترة طويلة مع أسباب واضحة لعدم التنفيذ.

ب) التأكد من أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات يواصل مراقبة تنفيذ جميع توصيات المراجعة وتقديم النتائج إلى اللجنة الفرعية المعنية بمسائل المراجعة لبحثها .

حول مشروع التقرير عن تنفيذ إدارة مخاطر المشاريع داخل الاتحاد الأفريقي

9. يشيد بالمفوضية علي مشروع التقرير ، ويأسف للتأخير في تنفيذ سياسة إدارة المخاطر .
10. يناشد المفوضية الإسراع بتفعيل وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر ، مع الأخذ في الاعتبار الإصلاح الجاري في الاتحاد الأفريقي.
11. يناشد المفوضية أيضا القيام بإطلاع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة بصفة دورية على مسائل المراجعة حول تفعيل إدارة مخاطر المشاريع في الاتحاد الأفريقي.
12. يناشد المفوضية تنظيم خوة لأعضاء اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بمسائل المراجعة ، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسات ، وذلك لتعزيز دورهم الرقابي.

حول تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي عن إدارة العواقب ودور الرقابة الذي يضطلع به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الاتحاد بخصوص أداء الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي

13. يحيط علما بتقرير الرئيس عن تنفيذ الفقرة 40 من مقرر المجلس (XXX) / 1057 EX.CL. الصادر عن الدورة العادية الخامسة والثلاثين (35) للمجلس التنفيذي المنعقدة في نيامي ، النيجر في يوليو 2019.
14. يحيط علماً بالعقوبات المفروضة على العاملين الذين ثبتت إدانتهم بارتكاب مخالفات وانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي ، بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ؛
15. يكلف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة استخدام سلطاته القانونية والإدارية لاتخاذ إجراءات قوية للتصدي لجميع أعمال سوء السلوك في الاتحاد بهدف ضمان إدارة العواقب وعدم التسامح مطلقاً إزاء المخالفات والانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي.
16. يوجه المفوضية بالإسراع بعملية معالجة الحالات المعقدة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة ، وتقديم تقرير في هذا الشأن بحلول يوليو 2020 ؛
17. يطلب من مكتب المستشار القانوني فحص الصكوك القانونية وقواعد إجراءات أجهزة الاتحاد الأفريقي وتحديد مجالات عدم الاتساق أو التضارب مع الصكوك القانونية الأخرى للاتحاد الأفريقي ، وإسداء المشورة إلى أجهزة صنع سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن التعديلات المناسبة إذا لزم .
18. يطلب من اللجنة الفرعية المعنية بالإشراف العام والميزانية والشؤون المالية والإدارية من خلال لجنة الممثلين الدائمين الموافقة على الميزانية اللازمة لتنفيذ هذا المقرر حسب الاقتضاء.
19. يطلب من المفوضية تقديم تقرير بحلول شهر يوليو عام 2020 عن تفعيل محكمة العدل التابعة للاتحاد والتي تم تفويضها للنظر في الطعون المقدمة من المحكمة الإدارية للاتحاد الأفريقي ، وكذلك إنشاء آلية استئناف مؤقتة.
20. يطلب من المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة العادية للمجلس التنفيذي في يونيو / يوليو 2020.

مشروع مقرر للمؤتمر
إدارة العواقب والدور الرقابي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
داخل الاتحاد حول أداء الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي

إن المؤتمر:

- 1- **يحيط علما** بتقرير الرئيس عن تنفيذ الفقرة 40 من مقرر المجلس (xxxv) EX.CL./DEC. 1057 الصادر عن الدورة العادية الخامسة والثلاثين (35) للمجلس التنفيذي المنعقدة في نيامي، النيجر، في يوليو 2019.
- 2- **يحيط علما** بالعقوبات بما فيها الإقالة والفصل من الخدمة التي تتخذ ضد الموظفين المتهمين بمخالفات وانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي وذلك بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.
- 3- **يكلف** رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاستمرار في استخدام سلطاته القانونية والإدارية لاتخاذ إجراءات قوية للتصدي لكافة الأعمال المتسمة بسوء السلوك في الاتحاد بما في ذلك تلك المرتكبة من قبل رؤساء أجهزة أو مؤسسات من أجل ضمان إدارة العواقب وعدم التسامح إزاء المخالفات والانتهاكات لنظم ولوائح الاتحاد الأفريقي.
- 4- **يوجه** مكتب المستشار القانوني بدراسة الصكوك القانونية وقواعد الإجراءات الخاصة بأجهزة الاتحاد الأفريقي، وتحديد مجالات عدم الاتساق والتعارض مع الصكوك القانونية الأخرى للاتحاد الأفريقي، وتقديم النصح لأجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي بخصوص التعديلات المناسبة إذا لزم.
- 5- **يأذن** للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتلقي وحل أي طعن في أحكام المحكمة الإدارية للاتحاد الأفريقي، على أساس مؤقت حتى يتم التفعيل الكامل لمحكمة العدل للاتحاد.
- 6- **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير بحلول يوليو 2020 عن تفعيل محكمة العدل للاتحاد المكلفة ببحث الطعون الواردة من المحكمة الإدارية للاتحاد الأفريقي.
- 7- **يطلب** من المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس التنفيذي بحلول يوليو 2020.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Report of the Sub-Committee on Audit Matters

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8370>

Downloaded from African Union Common Repository